مصر لا تبغى سيادة اسمية على السودان

يقضى الواجب بعدم التعجيل في إبداء الرأى السياسى فى شأن ما نقلته الأنباء أخيرًا من أنَّ بريطانيا قبلت الاعتراف بسيادة مصر «الاسمية» (هكذا) على السودان بشرط أن تعترف مصر بحق السودانيين فى تقرير مصيرهم، فإرجاء الحكم على تلك المقترحات الجديدة مفروض حتى تتبين على وجه التحديد ماهية تلك المقترحات.

وإلى أن تتبين الأمور وتتكشف الحقائق يجدر بنا نحن أبناء الوادى مصريين وسودانيين أن نعود بالذاكرة إلى يوم 8 أكتوبر سنة 1951، عندما عرضت وزارة الوفد التشريعات التى اقتضاها إلغاء المعاهدة واتفاقيتى الحكم الثنائى لنرى كيف حددت وحدة الوادى تحديدًا واضحًا ونجعل من هذا التحديد المقياس السليم الذى نرجع إليه قبل إبداء الرأى فيما هو معروض على مصر.

ويجب أن يكون مفهومًا أنَّ مصريًا واحدًا لا يبغى ولا يسعى لأن تكون لمصر أية سيطرة على السودان، فمصر لا تسعى لأية سيادة لا اسمية ولا فعلية، إنما يسعى الوادى جميعه لتحقيق وحدته التى كانت قبل أن يكون هناك احتلال لمصر والسودان على أن تكون تلك الوحدة مسايرة لروح العصر محققة لأمانى أشقائنا فى السودان، بحيث يتحقق لهم الحكم الذاتى فى أوسع نطاق مع ارتباط شقى الوادى فى شئون محددة تهم الطرفين معًا كالشئون الخارجية، وشئون الدفاع، وهى فى ذاتها شئون تعارفت الدول المستقلة التى لا تربطها وحدة من أى نوع على جعلها أسسًا لمعاهدات ومحالفات تبرم بينها.

فى هذه الحدود وداخل هذا النطاق صدرت القوانين التى عرضت على البرلمان فى يوم 8 أكتوبر الماضى وقدمت إليه بذلك البيان التاريخى الذى ألقاه رفعة النحاس باشا والذى اعتبر مذكرة تفسيرية للمشروعات المعروفة، وقد جاء فيه ما نصه:

«وبإلغاء هذه المعاهدة من جهة وهاتين الاتفاقيتين من جهة أخرى، يعود الوضع فى السودان من تلقاء نفسه إلى ما كان عليه قبل الاحتلال فتستبعد كل علاقة للإنجليز بالسودان ولا تبقى إلا الوحدة الطبيعية التى تربطه مع مصر على مر الزمان، ويتعين بعد ذلك استكمال جميع أركان الوضع الشرعى بتعديل المادتين 159 و160 من الدستور المصرى وتدارك ما كان الضغط البريطانى قد أكره الحكومة المصرية عليه عند وضع الدستور من حذف النص على وحدة الوطن وعلى تلقيب الملك بملك مصر والسودان، وهذا ما يتكفل به المرسوم المقدم إليكم باقتراح تعديل المادتين 159 و160 من الدستور ومشروع القانون المتضمن هذا التعديل.

كما يتعين إصدار قانون بشأن النظام الذى يجب أن يحل فى السودان محل النظام القائم الآن، وهذا ما يتكفَّل به مشروع القانون المقدم إليكم فى هذا الشأن، وقد توخينا فيه التزام المبادئ الأساسية والخطوط العامة المتفق عليها بين الوطنيين في الشمال والجنوب والمحققة لتمتع السودان بحكم ذاتي كامل ودستور ديمقراطى صحيح، تاركين جميع التفصيلات للسودانيين أنفسهم يضعونها بمعرفة جمعية تأسيسية تمثلهم أصدق تمثيل».

وبالرجوع إلى نص المرسوم المقرر لدستور السودان نجد أنَّ المادة الأولى منه قد نصت على أن يكون للسودان دستور خاص تعده جمعية تأسيسية من أهالى السودان.

ونصت المادة الثالثة على أنَّ هذا الدستور يجب أن يكفل إقرار النظام الديمقراطى النيابى فى البلاد والفصل بين السلطات الثلاث وإنشاء مجلس وزراء

من أهل السودان وضمان استقلال السلطة القضائية وكفالة جميع أنواع الحريات.

أما المادة الرابعة فإنها تضمنت المسائل التى رؤى الاحتفاظ بها إبرازًا لوحدة الوادى وتأكيدًا لها، وهذه المسائل لا تتعدى كما ذكرنا الشئون الخارجية والدفاع والجيش والنقد.

ذلك هو النطاق الذى وضعت فى حدوده وحدة الوادى مصره وسودانه، فهل يريد الإنجليز أن نلتقى عند هذه الحدود أو هم يريدون أن يعطونا سيادة «اسمية» وفقًا لما نقلته الأنباء وكادت المصادر تتفق عليه.

إن كانوا يهدفون إلى هذا فهم واهمون، لأنَّ مصر والسودان تريدان أن تتحدا، ومصر قد أعلنت منح السودان الحكم الذاتى وتركت لأهله إذا مكنهم الإنجليز من ذلك أن يضعوا دستورهم الذى يرضيهم.

لكن الإنجليز لا يريدون إلا أن يكون السودان مستعمرة لهم، وهم فى هذا السبيل يريدون أن يقطعوا ما أمر الله به أن يوصل، من صلةٍ وثيقةٍ بين شطرى الوادى، وهم لهذا يلوحون للسودان بنظامٍ نيابى زائفٍ لا يغنى، ولا يفيد.

إنَّ الإنجليز لا يزالون يتعاملون معنا بالعقلية القديمة، وهى عقلية خادعة أو مخدوعة، وإلا فما معنى تضييع الوقت عبثًا فى مقترحات - إن صحت - ففيها الدليل على أنهم يعتقدون أننا غير جادين أو أنهم يستطيعون أن يضحكوا من دقوننا فنفرح بالألفاظ.

ويحضرنى الآن مثل قديم يدل على أنَّ الإنجليز يعيشون ولا يزالون بعقليتهم القديمة وهو أنَّ اللورد ملنر أثبت فى تقريره فى سنة 1920 (ولمن شاء أن يرجع إليه) أنَّه بعد محادثاته مع الذين استطاع أن يحادثهم فى مصر اقتنع بأنَّ المسألة عند المصريين مسألة ألفاظ وأنهم يضيقون من لفظ الحماية، وعلى هذا بنى الإنجليز سياستهم وعروضهم، فمن حمايةٍ واحتلالٍ، إلى نقطةٍ عسكريةٍ على القنال، ومن ذلك إلى كلام فى الجلاء مع دفاعٍ مشتركٍ، ومن.. ومن.. قصة أمرها يطول.

ألا ليفهم الإنجليز أنَّ مصر جادة وأنها مصممة وأنَّ الحل الوحيد لقضيتها هو التسليم بأهدافها القومية فى الجلاء الناجز ووحدة الوادى تحت التاج المصرى.

وما عدا ذلك فمرفوض.

ومع ذلك فلننتظر تلك المقترحات وإنما علينا أن نذكر كيف حددنا أهدافنا وكيف أوضحنا حدود وحدتنا حتى لا نضل السبيل.